



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ الموافق ٢٠٠٩/٤/٧ م . برئاسة القاضي
سويد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فروق الساسي و جعفر ناصر
حسين و أنور طه محمد و أنور أحمد بابلان و محمد صائب اللقشبدي وعبود صالح
التميمي وميخائيل شمشون آسن كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء باسم
الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته وكيهه التقدم الحقوقي سعد كريم كاظم
المميز عليه/العقيد محمد عباس حسن

الإدعاء:

أدعى المدعي (المميز عليه) لدى محكمة القضاء الإداري انه تمت أخاقتة إلى
التقاعد بموجب الأمر الصادر من مديرية الدفاع المدني / كركوك والمستند إلى كتاب
وزارة الداخلية / الوزارة شؤون القوى السادة المرقم أ.ص/١٢٣٩/٧ في
٢٠٠٨/٢/٢ والمستند إلى كتاب وزارة الداخلية / المديرية العامة لإدارة الأفراد بالعدد
١٢٧٥ في ٢٠٠٨/١/١٤ وان الإحالة جاءت مخالفة لإحكام قانون التقاعد الموحد رقم
٢٧ لسنة ٢٠٠٦ والمعدل رقم ٦٩ لسنة ٢٠٠٧ وان أمر الإحالة صدر من جهة ليست
ذات الاختصاص وقد تقلم لدى المدعي عليه (المميز) بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٣ وقد أرجأ
البت في التقلم لمدة (٣) أشهر وأقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٨ وبعد
إشارة ١٠٥/قضاء إداري/٢٠٠٨ ونتيجة المراقبة الحضورية الغنبة قررت
المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ وبعد إخلال هيئة التقاعد الوطنية شخصاً ثالثاً في
الدعوى للاستيضاح منها الحكم بإلزام المدعي عليه /إضافة لوظيفته بإلغاء قرار
إحالة المدعي (المميز عليه) إلى التقاعد وإعادته إلى الخدمة وتحصيله المصروفات ،
طعن (المميز)/إضافة لوظيفته بلائحته التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/١/٢٩ طلباً
نقضه وإسقاط المبينة فيها .



القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن
المدّة القانونية قرر قبوله شكلاً وادى حلف النظر على الحكم المميز وجد انه غير
صحيح ومخالف للقانون ذلك ان المحكمة لم تستكمل تحقيقاتها في الدعوى حيث كان
عليها ان تستوضح من وكيل المدعى عليه (المميز) عن كلفة (إحالة المدعى (المميز
عليه) على التقاعد ويكون صدور أمر الإحالة على التقاعد بخالف نص الفقرة (خامساً)
من المادة (١) من قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ المعدل بالقانون رقم
(٦٩) لسنة ٢٠٠٧، بدليل أن هيئة التقاعد الوطنية رفضت ترويج المعاملة التقاعدية
للمدعي استناداً للمادة المذكورة لان عمر المدعي أقل من خمسين سنة ومدّة خدمته تقل
عن (٢٥) سنة وحيث ان ذلك قد أخل بالحكم المميز لذا قرر نقضه وإعادة اصداره
الدعوى إلى محكمتها لإتباع ما تقدم أعلاه على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة
وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠٠٩/٧/٧ م .


الرئيس

منحت محمود


العضو

فاروق محمد الساي


العضو

جعفر ناصر حسين


العضو

اكرم هله احمد


العضو

اكرم احمد باهان


العضو

محمد صالح النجيبدي


العضو

عزود صالح التميمي


العضو

ميخائيل شمشون أمين كوركيس


العضو

حسين أبو الثمن